# صلاة الإستسقاء بلاغ بأمر من أمير المؤمنين

صلاة الإستسقاء بلاغ
أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن صلاة الاستسقاء بالمصليات والمساجد الجامعة، بمختلف جهات وأقاليم المملكة يوم الجمعة المقبل، على الساعة التاسعة والنصف صباحا، بتعليمات من الملك.بعدما صار شبح الجفاف يهدد البلاد، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن صلاة الاستسقاء بالمصليات والمساجد الجامعة، بمختلف جهات وأقاليم المملكة يوم الجمعة المقبل، على الساعة التاسعة والنصف صباحا، بتعليمات من الملك.

وأوضحت الوزارة في بلاغ أنه "جريا على سنة جده المصطفى، صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كلما انحبس المطر، قرر الملك محمد السادس، إقامة صلاة الاستسقاء، تخشعا وتضرعا إلى الباري جلت قدرته، أن يسقي عباده وبهيمته وينشر رحمته، ويحيي بلده الميت، فهو سبحانه وتعالى الملاذ والمرتجى، "وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته".وجاءت صلاة الاستسقاء هذه بعد انحباس هطول المطر ، و إحياء لسنة النبي ص كلما قل وانحبس المطر عن الناس واشتدت الحاجة إليه.

كيفية الصلاة أولا ينادى للصلاة ليس بالأذان و إنما بقوله : الصلاة جامعة و يكررها حتى يجتمع الناس في الفلاة " في ساحة مفتوحة ". تصلى هذه الصلاة مثل صلاة العيد؛ حيث يصلي الإمام : الركعة الأولى فيبدؤها بتكبيرة الإحرام ثم يتبعها بسبع تكبيرات و بعدها يقرأ الفاتحة و سورة الأعلى، و بعدها يركع و يسجد كالمعتاد ثم يقوم للركعة الثانية فيكبر فيها خمس تكبيرات يتبعها بالفاتحة و سورة الغاشية و يُنهي الركعة الثانية بالتسليم. بعد الركعتين يخطب الإمام في الناس خطبة و بعد الخطبة يقلب رداءه و كذلك يفعل

المصلون ثم يرفع يديه للسماء و كذلك يفعل المأمومون و يبالغون في رفعها تضرعا إلى الله تعالى. كما قال الشيخ النفراوي رحمه الله في الفواكه الدواني: (فإذا فرغ الإمام من الخطبة استقبل القبلة ندبا فحوّل رداءه بأن يجعل ما على منكبه الأيمن على الأيسر ويجعل ما على الأيسر على منكبه الأيمن، والسر في التحول المذكور التفاؤل بأن الله تعالى يحول ساعة الجدب بساعة الخصب وساعة العسر بساعة اليسر).

---

# تـــــاريخ 21.12.2017 لاجـــــراء انتخابـــات جزئيـــة وتكميليـــة بجماعة مكناسة الشرقيـة إقليـم تازة

علمت hakikanews.net ان وزارة الداخلية حددت تاريخ 21.12.2017 لاجراء انتخابات جزئية وتكميلية بجماعة مكناسة الشرقية إقليم تازة ،الامر يتعلق ب 8 دوائر التي استقالوا منها بهدف الاطاحة بالرئيس برقي المنتمي لحزب التجمع .

و وفق مرسوم وزير الداخلية فإن وضع الترشيحات لملأ المقاعد

الشاغرة سيبدأ ابتداء يمن التاريخ المعلوم ، على أن تنطلق الحملة الانتخابية في وقتها ، اجراء الإقتراع يوم 21.12.2017.

وبالنسبة للدوائر التي ستشملها الانتخابات الجزئية وفق قرار وزير الداخلية في: 10دوار البوراحي ، حسني خالد وفريد لكرامي ..العدالة والتنمية ، 11 أولاد بريه عبدالقادر بنمريد الحركة الشعبية ، 2لبايجة راميد محمد ..الحركة الشعبية ، 3باب تيمالو .. الجيهاني الحركة الشعبية ، 7 القصبة لخليلي دائرة لخشنة حكيم ، 8 خالد الغرباشي ..العدالة والتنمية.
يبق سؤال للرأي العام ، هل يحق للمستقلين بأن يترشحوا …؟ وإذا كان كذلك …؟ لماذا استقلوا …؟ وهل العبث بالجماعات بدعوى الإستقالة من أجل الإستقالة في صالح الساكنة دون معرفة الأسباب الحقيقية وتعليلها ..؟أم أن الأمر يتجاوز المستقلين في بعض الجماعات الترابية دون غيرها..؟وهل المشرع المغربي على علم بما يجري ويدور لبعض المستقلين…؟أسئلة مطروحة تنتظر الحسم من قبل وزارة الداخلية للحسم في التلاعبات وتعطيل مصلحة المواطن بدافع الإستقالة المجانية لإرباك السير العادي للمؤسسات.

عبدالحق خرباش

# شـــؤون الهجـــرة المهـــاجرين العالقين بليبيا

أكدت السلطات المغربية عزمها إعادة مجموعة كبيرة من المهاجرين المغاربة العالقين بليبيا، الذين يوجدون رهن الاحتجاز بمركز الإيواء التابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بطرابلس الليبية.
وقال مصدر من الوزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة "إن المغرب سيعيد هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم."

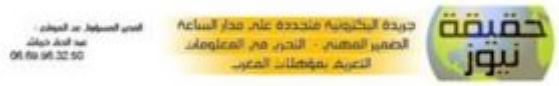


وأضاف المصدر في تصريح خص به وكالة أسوشييتد برس الأمريكية إن "العملية تستغرق بعض الوقت، لأنها تتطلب تدخل عدد كبير من الأطراف، لكننا نشتغل على ذلك،" مضيفا أن مسؤولي الوزارة عقدوا اجتماعات مع عائلات المهاجرين العالقين من أجل طمأنتهم.
وكانت وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة قد قالت في بيان لها، يوم الخميس الماضي، إنها "تتابع عن كثب وضعية المغاربة العالقين بليبيا وتشتغل بجدية كبيرة وبتكامل تام مع كافة المؤسسات الأخرى المعنية بهذا الملف قصد إنجاح عملية ترحيل المواطنين إلى أرض الوطن في ظروف تحفظ سلامتهم".
وأشار البيان إلى أن "عملية ترحيل المواطنين المغاربة من ليبيا تحظى بالأولوية"، مؤكدة حرصها أن "تتم هذه العملية وفق الآليات التي تضمن نجاحها".
ويأتي هذا البيان بعد أن انتشر فيديو على الشبكات الاجتماعية يتحدث فيه شاب مغربي عما اعتبره معاناة لمهاجرين مغاربة وُضعوا في مركز إيواء بليبيا بعد توقيفهم خلال محاولتهم الهجرة نحو أوروبا.
ويصل عدد هؤلاء المهاجرين، حسب شهادة الشاب الذي يظهر في الفيديو، إلى 233 شخصا غادروا المغرب قبل 5 أشهر، محاولين الهجرة لأوروبا عبر ليبيا، لكن تم توقيفهم ووضعهم في مركز إيواء، لكنهم ما زالوا ينتظرون ترحليهم إلى بلادهم، في حين يتهمون الحكومة الليبية برفض

نقلهم إلى المغرب.
ويقول المهاجر، الذي ظهر في الفيديو، إن أكثر من 200 مهاجر يخوضون إضرابا عن الطعام، منهم القاصرون والمرضى، احتجاجا على الوضع الذي يعيشونه، وبسبب عدم استجابة الحكومة لمطالبهم، حسب قوله.

عزيز عليلو

---

# بلاغ لوزارة الداخلية إقليم الصويرة

ذكر بلاغ لوزارة الداخلية أنه على إثر فاجعة التدافع التي وقعت أمس الأحد 19 نوبر، خلال عملية توزيع مساعدات غذائية على مستوى جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة، يتم حاليا إجراء تحقيق من قبل النيابة العامة المختصة وكذا من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية.

وتابع البلاغ أن الملك محمد السادس، أعطى تعليماته السامية لرئيس الحكومة، ولوزير الداخلية وكذا للقطاعات المعنية، بهدف اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية قصد التأطير الحازم لعمليات الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات على الساكنة المعوزة.

وذكر البلاغ بأن ثقافة التكافل ظلت دائما راسخة في التقاليد المغربية كما كانت حاضرة بقوة في المجتمع المغربي، سواء على مستوى الدولة أو المنظمات غير الحكومية، أو الأشخاص، مبرزا أن

الحملات الطبية وتوزيع المساعدات والمبادرات التكافلية والتضامنية تعد مكونا أصيلا ضمن هذه الثقافة. كما أن دينامية النسيج الجمعوي ومبادراته المعترف بها والفعالة، تشكل مبعث فخر ومحط تقدير بالنسبة للبلاد.

غير أن هذه المبادرات المحمودة في حد ذاتها، يشير البلاغ، لا ينبغي القيام بها دون تأطير متين يضمن أمن وسلامة المستفيدين والمحسنين على حد سواء، مضيفا انه لهذا السبب، فإن الإطار القانوني التنظيمي الذي أمر به الملك محمد السادس يبقى ضروريا من أجل حماية التقليد العريق للتضامن والتكافل وضمان الأمن. وأكد بلاغ وزاروة الداخلية أنه لا يجب تشويه الوقائع، في هذه الظروف المأساوية، ولا المزايدة من خلال التذرع بحاجيات الأشخاص المعوزين أو تضخيمها بشكل مفرط.

وخلص البلاغ أنه من جهة أخرى وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بالمحاسبة وبالمبادئ التي يتعين أن تحكم العلاقات بين الإدارة والمواطنين، فإنه سيتم الاستماع الى عامل إقليم الصويرة من قبل القضاء، في إطار التحقيق القضائي الذي فتحته النيابة العامة المختصة، في ظل الاحترام الدقيق للقانون.
المصدر : مدي1تيفي.كوم و (و.م.ع)

---

# فاجعة الصويرة .. بلاغ

## فاجعة الصويرة .. بلاغ

عقب الفاجعة الناجمة عن حادث التدافع الذي وقع يومه الأحد خلال عملية توزيع مساعدات غذائية نظمتها إحدى الجمعيات المحلية بجماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة، أصدر الملك محمد السادس تعليماته إلى السلطات المختصة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل تقديم الدعم والمساعدة الضروريين لعائلات الضحايا وللمصابين.

---

# كأس العرش: الرجاء البيضاوي يتوج بطلا على حساب الدفاع الحسني الجديدي بالضربات الترجيحية 3 – 1

كأس العرش: الرجاء البيضاوي يتوج بطلا على حساب الدفاع الحسني الجديدي بالضربات الترجيحية 3 – 1

توج فريق الرجاء البيضاوي بطلا للنسخة 60 لنهاية كأس العرش في كرة القدم (2016-2017) عقب فوزه على فريق الدفاع الحسني الجديدي بالضربات الترجيحية 3 – 1 بعد انتهاء الوقت الأصلي والشوطين الإضافيين بالتعادل هدف لمثله، في المباراة النهائية التي جمعت بينهما، اليوم السبت، على أرضية ملعب المجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط.وسجل هدف الرجاء البيضاوي اللاعب محسن ياجور في الدقيقة 28، فيما وقع هدف التعادل لفريق الدفاع الحسني الجديدي اللاعب حميد أحداد من ضربة جزاء في الدقيقة 59.

---

# الخريطة القضائية المجلس الحكومي

صادق المجلس الحكومي هذا اليوم 16 نونبر 2017 على مشروع قانون 2.17.688 بتغيير المرسوم رقم 2.74.498 الصادر بتاريخ 16 يوليوز 1974 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، والذي يهم الخريطة

القضائية.
وقد تأسس هذا المشروع على ما قرره ميثاق إصلاح منظومة العدالة في التوصية رقم 111 التي تقضي بإرساء الخريطة القضائية على معايير موضوعية قائمة بصفة خاصة على مبدأي حجم القضايا وتقريب القضاء من المتقاضين مع مراعاة الاعتبارات الديموغرافية والجغرافية.
وقد تم إنجازه وفق تشاور دام أكثر من 3 سنوات مع كافة المعنيين من مسؤولين قضائيين ونقباء محامين وبرلمانيين، كما تم نشر المشروع خلال سنة 2016 كاملة لتلقي ملاحظات كافة الفاعلين.
وهكذا فإن هذا المرسوم يقضي ب :

1. إحداث محكمة استئناف جديدة بجهة كلميم ودانون وهي محكمة الاستئناف بكلميم؛
2. ترقية 12 مركز قضائي الى محاكم ابتدائية:
1) تنغير
2) الحاجب
3) بويكرى
4) سيدي إفني
5) المضيق
6) جرادة
7) الدريوش
8) تيفلت
9) مشرع بلقصيري
10) بوزنيقة
11) سوق السبت أولاد النمة
12) تاركيست
3. إحداث محكمة جديدة لم يسبق لها أن كانت مركزا وهي تحناوت.
ومن جهة أخرى، فقد تم تغيير نفوذ محاكم ابتدائية وفق الآ ّتي:

أ. المحكمة الابتدائية بوزان أصبحت تابعة لمحكمة الاستئناف بتطوان بدل محكمة الاستئناف القنيطرة؛
ب. المحكمة الابتدائية بميدلت أصبحت تابعة لمحكمة الاستئناف بالراشيدية بدل محكمة الاستئناف مكناس؛
ت. المحكمة الابتدائية بخنيفرة أصبحت تابعة لمحكمة الاستئناف بنى ملال بدل محكمة الاستئناف بمكناس؛
ث. المحكمة الابتدائية جرسيف أصبحت تابعة لمحكمة الاستئناف بوجدة بدل محكمة الاستئناف بتازة؛
ج. المحكمة الابتدائية بكلميم أصبحت تابعة لمحكمة الاستئناف بكلميم بدل محكمة الاستئناف بأكادير؛
ح. المحكمة الابتدائية بطانطان مثلها مثل محكمة الاستئناف بكلميم؛
خ. المحكمة الابتدائية بأسا زاك نفس الأمر.
وعلى ضوء ماهو مسطر أعلاه ستصبح الخريطة القضائية تتكون من 22 محكمة استئناف بدل 21 محكمة استئناف و83 محكمة ابتدائية بدل 70 محكمة ابتدائية.
وجدير بالذكر أن هذا الانجاز الهام يتم تنزيله بشكل متدرج باعتبار أن بنايات بعض المحاكم في طور الإنجاز.
وهو إنجاز هام، يندرج في إطار الإصلاحات الكبرى لقطاع العدالة بوطننا، وفق ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

---

# مسؤوليتنا أن يبقى المغرب مرفوع الرأس آمنا مستقرا

تزامنا مع حلول الذكرى 62 لعودة جلالة الملك الراحل محمد الخامس من المنفى يوم 16 نونبر 1955، استحضر الدكتور سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، هذا الحدث الوطني العظيم، لأنه يتوج كفاح وجهاد الشعب المغربي وراء المغفور له محمد الخامس.

وخلال الكلمة التي افتتح بها المجلس الحكومي الأسبوعي، المنعقد مساء يوم أمس (الخميس)، أوضح رئيس الحكومة أن حلول هذه الذكرى يستوجب استحضار "جهاد المغفور له محمد الخامس الذي انتهى بعودته باعتباره الملك الشرعي للبلاد وأيضا بنيل المغرب لاستقلاله". كما ترحم رئيس الحكومة "على فقيد المغرب جلالة الملك محمد الخامس وعلى جلالة الملك الحسن الثاني الذي كان ملازما له في المنفى، ونترحم على جميع شهداء الاستقلال وشهداء الوطن الذين دافعوا عن الوحدة الوطنية طيلة هذه المراحل الزاخرة، واليوم بقيادة جلالة الملك محمد السادس لدينا مسؤولية الحفاظ على هذا الإرث ليبقى المغرب مرفوع الرأس قويا مستقرا آمنا مزدهرا".

إلى ذلك، ذكّر رئيس الحكومة بصدور أول ظهير للحريات العامة في المغرب يوم 15 نونبر 1958، "ظهير أسس للتعددية بمختلف أنواعها وأسس للتقاليد المدنية للجمعيات في تاريخ المغرب المعاصر، إنه استمرار لإرث قديم لفعاليات المجتمع المغربي الذي كان دائما فاعلا في التنمية وفي التعليم والتدريس وفي نقل العلم فاعلا في التطبيب وفي الخدمات الصحية وفاعلا في الوقف وفي رعايته". ذكرى استغلها العثماني لتوجيه التحية لحركات المجتمع المدني التي "تبقى فاعلة في تاريخ المغرب المعاصر منذ صدور الظهير إلى اليوم وقامت بأدوار طليعية في مجالات متعددة، واليوم مطلوب منها الاستمرار في هذه الأدوار لبناء غد أفضل".

من جانب آخر، توقف رئيس الحكومة عند حدث انعقاد الدورة ال13 للاجتماع الرفيع المستوى بين المغرب وفرنسا الذي حضره الوزير الأول الفرنسي ادوارد فيليب رفقة عشرة وزراء من حكومته. وأكد رئيس الحكومة أن المحادثات بين الجانبين "كانت جيدة مادام هدفنا جميعا أن يكون الاجتماع فرصة تقوية للعلاقات الثنائية، لذا انتهينا إلى خلاصات مهمة صدرت في البيان المشترك".

كما نوه العثماني بمجريات المنتدى الاقتصادي المغربي الفرنسي الذي حضره عشرات من رجال أعمال البلدين، "كان اجتماعا ناجحا الهدف منه تقوية العلاقات بين المقاولات المغربية والفرنسية وتقوية النسيج الصناعي المشترك وتقوية توجه المغرب إلى إفريقيا عن طريق الشراكة بين القطاع الخاص المغربي والفرنسي"، يوضح العثماني الذي لاحظ في الآن نفسه أن لكل بلد مرتكزاته وإرثه وتجربته في هذا المجال، "وبالتالي، فإن ضم التجربتين المغربية والفرنسية سيكون مفيدا للبلدين ولإفريقيا، ولقد تحدثنا طويلا عن التعاون الثلاثي بين المغرب وفرنسا لتقوية البرامج لمصلحة البلدين ولمصلحة إفريقيا". يشار إلى أن الزيارة التي قام بها الوزير الأول الفرنسي إلى المغربي يومي 15 و16 نونبر الجاري انتهت بالتوقيع على 17 اتفاقية في مختلف المجالات من العالم الرقمي والتعليم والشباب والرياضة وغيرها، وهي اتفاقيات، وصفها العثماني ب "الغنية ومناسبة لتعطي دفعة للعلاقات المغربية الفرنسية". : مسؤوليتنا أن يبقى المغرب مرفوع الرأس آمنا مستقرا

---

# جلالة الملك: المرحلة المقبلة لورش الجهوية ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى

أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس أن المرحلة المقبلة لورش الجهوية ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي، بعدما تم تسطير الأهداف،

وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم.

وشدد جلالة الملك، في رسالة وجهها للمشاركين في المنتدى البرلماني الثاني للجهات، الذي افتتحت أشغاله اليوم الخميس بمجلس المستشارين، على أن هذا الورش الضخم يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية، في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحله بما يلزم من التعبئة والاقناع.

كما ينبغي، يضيف جلالة الملك، التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسساتي والقانوني، والاستفادة من آثاره الايجابية.

وسجل جلالته على أن اعتماد هذه البيداغوجية الجديدة، القائمة على مبدأي المسؤولية والتشارك، وتبني هذا النمط الجديد من العلاقات، لمن شأنه أن يمكن منتخبي الجماعات الترابية من السير قدما في دينامية التغيير، ورفع التحديات، وتحقيق تطلعات ناخبيهم، وكذا إعطاء الأجوبة الناجعة لانتظارات المواطنين.

واعتبر جلالة الملك أن مرافق الدولة والإدارات العمومية مطالبة بنسج علاقات متجددة مع الجماعات الترابية، تقوم على التعاون والحوار، والتشاور والالتقائية والشراكة، ليتسنى ضمان التكامل، وتناسق الجهود، وكذا خلق التفاعلات الضرورية لإنجاز ورش الجهوية المتقدمة، التي وضعتها المملكة نصب أعينها، متطلعة إلى تحقيقها على أرض الواقع.

وبعدما أشاد بإدراج المشاركين في الملتقى ضمن برنامج نقاشاتهم لمواضيع على قدر كبير من الأهمية، في ما يتعلق بإنجاز المهام الموكولة إلى الجماعات الترابية، في انسجام تام مع الانشغالات

المرتبطة بتقدم مسلسل الجهوية المتقدمة، أوصى جلالته بأن تولي المناقشات الاهتمام اللازم لبعض الجوانب الحاسمة، التي ينبغي كذلك أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

ودعا جلالته بهذا الخصوص إلى أن تندرج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي هو في طور الإنجاز، وإلى الانخراط القوي للمنتخبين المحليين في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالشباب المغربي، المتعطش للمعرفة، والتواق للمشاركة والمساهمة، والمتطلع إلى الكرامة والعيش الأفضل، ثم الحرص على أن تكون الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية، وللمجالس الجهوية على وجه الخصوص مضبوطة بما يكفي، لتفادي الارتباك والتداخلات وتكرار المهام، وأن تكون هذه الاختصاصات قابلة للتوسع تدريجيا، بموازاة مع نمو مواردها البشرية والمالية.

كما دعا جلالة الملك المشاركين إلى أن يشمل الجانب المتعلق بالحكامة الفحص والتحليل، مؤكدا أن تفكير المشاركين وتشاوراتهم، ينبغي أن تساعد على إعطاء مدلول أكثر دقة وواقعية وقابلية للقياس، لمفهوم قوي للحكامة يجب الحرص على تفادي تبخيسه، وهو ما يقتضي القيام بمجهود بيداغوجي وتواصلي تجاه الناخبين والرأي العام.

وخلص جلالة الملك إلى أن ورشا كالجهوية المتقدمة، هو مشروع يمتد على المدى البعيد، ويستوجب التحلي بكثير من الحزم لرفع الجمود، واليقظة لمواجهة العقليات المحافظة، والتفاعلية من أجل التكيف والتعديل والملاءمة بكيفية مستمرة.

---

# تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية

شرعت الحكومة عمليا في تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية من خلال عقد اجتماع كتابتها على مستوى رئاسة الحكومة، بمشاركة ممثلين عن كافة القطاعات الممثلة فيها.

وأوضح الدكتور سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، مساء اليوم الثلاثاء في رده بالجلسة الشهرية بمجلس المستشارين على سؤال "سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار"، أن الحكومة عازمة على تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، التي تقرر عقد أول اجتماع لها قبل نهاية شهر دجنبر المقبل.

كما أنه بالموازاة مع تفعيل هذه اللجنة، كشف العثماني أن "العمل منصب حاليا على إعداد انطلاق الحوار الوطني حول العقار والإستراتيجية العقارية الوطنية ومخطط عمل تنفيذها، بهدف الرفع من مردودية ونجاعة السياسة العقارية للدولة، من خلال تشخيص شامل لواقع العقار بغية الوقوف على أهم الإكراهات التي تعيق اضطلاعه بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وكذا اقتراح التوجهات الكبرى لسياسة عقارية وطنية متكاملة وناجعة".

إذ بسط العثماني تصور حكومته للمسألة العقارية باعتبارها "مسألة أفقية تقتضي اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تروم تثمين العقار وإدماجه في التنمية، وكذا حل مختلف المشاكل المرتبطة بتدبيره وحكامته"، معتبرا أن "الطابع الأفقي للعقار يقتضي اعتماد سياسة عقارية وطنية شاملة ومندمجة والإعداد الفعلي والسريع للإستراتيجية الوطنية العقارية ووضع مخطط عمل لتنفيذها"، إذ كيف يعقل حل مشاكل عقارية ظلت عالقة لعقود خلت بسبب تقادم النصوص القانونية، وبسبب وجود لوبيات متخصصة في الاستيلاء على العقارات، فمعالجة هذا الوضع، حسب العثماني، "تتطلب نفسا على المدى المتوسط، وللحكومة إرادة قوية لحل إشكالات قطاع العقار الذي له طابع أفقي ويعني عدد من

المتدخلين، وبالتالي لابد من تدخل جميع أجهزة الدولة وجميع القطاعات".
وفي هذا السياق، شدد رئيس الحكومة على ضرورة تبني سياسة واضحة لتعبئة الملك الخاص للدولة لأنه يساهم في تنمية الاستثمار بمختلف الجهات عن طريق تعبئة الأراضي اللازمة لفائدة المستثمرين من القطاع العام والخاص، ولتمكينهم من إنجاز مشاريع تهدف إلى خلق الثروات وإحداث فرص الشغل.
كما ذكر رئيس الحكومة بمختلف الإجراءات التي اتخذت فيما يخص العقار الصناعي ومحاولة الحد من المضاربة العقارية في المناطق الحرة للتصدير وفي المحطات الصناعية المندمجة وفي الحظائر الصناعية الموجهة للكراء، والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية.
والأمر نفسه بالنسبة إلى العقار الفلاحي باعتماد الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لضمان استغلال أحسن للعقار التابع للملك الخاص للدولة من خلال خلق مشاريع فلاحية مندمجة وخلق فرص الشغل في العالم القروي، من خلال إطلاق طلبات عروض جهوية للكراء طويل الأمد تشمل القطع الأرضية الصغيرة لفائدة صغار الفلاحين والمقاولات الصغرى.
وفي ما يرتبط بالملك العمومي، كشف رئيس الحكومة عزمه على استكمال تحديث الترسانة القانونية المنظمة له وتحديث أساليب تدبيره وفق قواعد الحكامة الجيدة وبهدف تثمينه وجعله أداة لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار.
إلى ذلك، تطرق العثماني إلى السياسة المتبعة لمعالجة إشكالات الأراضي السلالية وأراضي الجموع، البالغة مساحتها الإجمالية حوالي 15 مليون هكتار، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات السلالية وذوي الحقوق. إذ من الناحية القانونية، يتوقع إعداد ثلاثة مشاريع قوانين لتثمين هذا الصنف من الأراضي والشروع السريع في عملية تمليكها لذوي الحقوق.
وتأسف العثماني لوجود عمليات للاستيلاء على هذا النوع من الأراضي وصلت إلى القضاء، لكن تتطلب وقتا طويلا وهناك عدد كبير من هذه القضايا مازالت أمام المحاكم. ففي تقدير رئيس الحكومة فإن أول خطوة لتجاوز هذا الواقع يتمثل في مراجعة الإطار القانون الذي يعود إلى عقود خلت، و"إذا لم تتغير هذه الظهائر عبر مراجعة جذرية للقوانين، فلا يمكن أن تحل مشاكل الأراضي السلالية، ونتمنى أن تكون 2018 سنة ميلاد هذه القوانين، وهذا يحتاج إلى جهد كبير، وإلى إشراك جميع المعنيين".
يشار إلى أن السياسة العقارية للدولة حظيت باهتمام كبير في

البرنامج الحكومي الذي تضمن جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين حكامة العقار والنهوض به باعتباره آلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك استنادا إلى خلاصات المناظرة الوطنية الأولى للسياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنعقدة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك حفظه الله يومي 08 و09 دجنبر 2015، وهي المناظرة التي حظيت بتوجيه رسالة ملكية سامية إلى المشاركين فيها، شكلت خارطة طريق لإصلاح شامل لقطاع العقار في إطار سياسة واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد القانونية والمؤسساتية والتنظيمية والاجرائية، من خلال التوجيهات التي ترسم معالم هذه الخارطة.